http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2051) السنة الثامنة - الثلاثاء (22) شباط 2011

في ظل غياب رؤية شاملة تنهض بالقطاع الزراعي

العراق يتحول من مصدر للمحاصيل الزراعية الى مستورد لها

يعاني القطاع الزراعي الكثير من المشاكل التي تحول دون النهوض به، رغم ما يمكن ان يلعبه هذا القطاع من دور في سد احتياجات العراق من المحاصيل الزراعية والاسهام في تحقيق الامن الغذائي. في هذا الموضوع سنتناول اهم ما يعانيه هذا القطاع، وكيفية تفعيل المبادرة الزراعية التي اطلقتها وزارة الزراعة منذ ٢٠٠٨. وماهي اسباب تحول العراق الى مستورد لاغلب المحاصيل الزراعية بعد ان كان مصدرا لها.

لقاؤنا الاول كان مع الشيخ طالب لوشي (أبو مشتاق) رئيس الجمعيات الفلاحية في منطقة المدائن / اراضي سطيح التي تعد من اخصب الاراضي في بغداد والذي أشار إلى أن الزراعة العراقية في طريقها الى الموت، وسبب اخفاق المبادرة الزراعية التي اطلقتها وزارة الزراعة بتاريخ ٨ اب عام ٢٠٠٨ من الارتقاء بالواقع الزراعي،أجاب إن الزراعة تحتاج الى الكثير لكي تقف على قدميها من جديد، فقد علمونا ونحن صغار الى ان العراق بلد زراعي وبدرجة ممتازة، الا ان واقع الحال يعكس غير ذلك.

بغداد / سها الشيخلي
عدسة / أدهم يوسف

مشكلة الكهرباء والكاز

وأكد أبو مشتاق ومعه عدد من الفلاحين لدى زيارتنا منطقة المدائن للاطلاع عن كثب على اهم معوقات الواقع الزراعي وعلى مدى تطبيق المبادرة الزراعية المشار اليها اعلاه، اكد انه يزرع كل من البطاطا والبذنجان و الخيار، في مساحة تقدر بـ ٢ دونم بطريقة الزراعة المحمية (البيوت الزجاجية) وان اهم مشاكل المزارعين هي الكهرباء، كما ان حصص الفلاحين من الكاز الذي يشغل المولدات غير متوفرة، كما كان معمولاً به في السابق،وهو شبه مفقود في الأسواق الان، وان سعرالبرميل الواحد منه ١٤٥ الف دينار. واضاف كانت لدينا في السابق حصة مقررة من مادة الكاز حيث كنت اتسلم في الشهر الواحد ٢ برميل مجانا الا انها الان قد قطعت، كما كانت هذه الاراضي في السابق اي قبل ٢٠٠٣ مستثناة من القطع الكهربائي المبرمج، الا انها هي الاخرى قد الغيت، حيث ان الكهرباء الوطنية لا تزورنا سوى ساعة واحدة في اليوم، لذا يشدد ابو مشتاق على ان الزراعة الان ميتة. وبخصوص المبادرة الزراعية التي اطلقتها وزارة الزراعة في ٨ اب عام ٢٠٠٨ للنهوض بالواقع الزراعي، أكد انه وزملاءه المزارعين لم يلمسوا من تلك المبادرة سوى تخفيض طفيف في اسعار الاسمدة الكيمياوية، ويشير ايضا الى ان الوزارة قد زودت النايلون المستخدم في الزراعة المحمية لفلاحين لا يستخدمون هذا النوع من الزراعة. اما عن قضية تزويد الفلاحين بالجرارات فقد اوضح ابو مشتاق انه سجل منذ عامين على جرار زراعي وقد انتهت المهلة التي تم تحديدها لاستقطاع اقساط الجرار والبالغة سنتين ولم يستلمه لحد الان!و قد راجع دائرة المكننة الزراعية في الاسكندرية قبل عشرة ايام فقالوا له (تعال بعد شهرين)!ويشير الى انه يزرع ايضا الحنطة والشعير وبمساحة ٢٠ دونما، وان موسم الامطار لهذا العام كان جيدا فقط بالنسبة لزراعة الحنطة والشعير.

اما المزارع محمد محسن محمد الذي كان منهمكا بزراعة درنات اللوبية في مساحة سعتها ٢دونم ونصف، فقد أكد ان وزارة الزراعة بعيدة كل البعد عن معاناة الفلاحين، وانه اضطر لبيع ابقاره ليشتري بثمنها الاسمدة والكاز والنايلون والحديد (الشيش) لعمل البيوت الزجاجية. واشار الى ان استيراد الخظروات قد اثر على الانتاج المحلي بشكل كبير، ذلك ان الربح لا يغطي تكاليف الانتاج، مع العلم ان الخظروات العراقية اكثر جودة (واحلى طعما) من المستورد. وطالب الحكومة بدعم الفلاح من خلال توفير الاسمدة والبذور والنايلون والكاز وباسعار مدعومة، ومنع الاستيراد عندها يمكن ان يتكفل الفلاح بتوفير المحاصيل الزراعية بكل انواعها لعموم العراق، بل يؤكد محمد ان العراق قادر على التصدير ايضا اذا ما تحققت تلك المطاليب. سالم عودة مزارع اخر التقيناه فقال ان محاصيل الموسم الحالي (تعبانة) لعدة اسباب منها ان البذور مرتفعة السعر، ونفس الشيء بالنسبة للنايلون وكذلك الشيش، وطالب سالم (الذي وجدناه منهمكا بزرع مساحة ٢ دونم بالباذنجان) الحكومة بترويج معاملات عقود الأراضي، ذلك لان كل الأراضي في منطقة سطيح كان قد استولى عليها النظام السابق وأقام المباني عليها، منها مبان خاصة بالمخابرات، واخرى للحرس الجمهوري، مشيراً الى انهم وعند الرجوع الى وزارة الزراعة تطالبنا بتحرير عقود لهذه الاراضي (سند) خشية ان نكون قد استولينا عليها اوان تكون غير تابعة لنا، بينما في الحقيقة انها ملك صرف، غير ان الروتين وكثرة المرجعات ودفع الرشاوى أهم أسباب عدم المراجعة لانجاز المعاملات. واكد سالم ان من اهم معوقات العمل تتمثل بعدم توفر الكهرباء، إذ إن الكهرباء الوطنية لا تتجاوز الثلاث ساعات في اليوم الواحد، كما ان الوقود والطاقة الى جانب غلاء اسعار المبيدات والاسمدة والنايلون اهم معوقات العمل، وان الفلاح يخرج في النتيجة بعد بيع المحصول ليجد نفسه مدينا بمبلغ خمسة ملايين دينار! لذا فقد يضطره

عقود الأرض

وقال الفلاح ابو احمدمن منطقة سطيح ايضاً ان وزارة الزراعة لا تتعاون مع الفلاح، وانها تطالبه بعقود الارض اولا، لكي تتعاون معه، علماً ان اراضينا قد تم الاستيلاء عليها في عهد النظام السابق من قبل ازلام صدام، وقد استعدناها الان بعد سقوط النظام وعادت الينا، غير ان ما يحول دون اثبات حقنا في هذه الاراضي هو المعاملة المطولة والمراجعات الروتينية. وعن الموسم الزراعي الحالي وكيف يراه ابو احمد خاصة وان الامطار كانت جيدة لهذا العام، اوضح ان كثرة الامطار قد اضرت بالزراعة المحمية (البيوت الزجاجية)، وكما هو معلوم فان الخضراوات بجميع أنواعها هي التي تزرع في البيوت الزجاجية الا انها قد تضررت ومنها البطاطا و الطماطة و الخيار و البذنجان لان كثرة الرطوبة والمياه التي تدخل الى البيوت الزجاجية اتلفت تلك المحاصيل، والمستفيد من كثرة الامطار هم مزارعو الحنطة والشعير فقط. واختتم ابو احمد حديثه بالطلب من وزارة الزراعة منع استيراد الفواكه والخضراوات من الخارج مؤكدا ان الانتاج المحلي يستطيع ان يسد حاجة السوق، إذا ما توفر له الدعم المناسب.

من جانبه أكدّ المهندس الزراعي حسن عبد عون ان المزارعين ومعهم الفلاحين قد اسبشروا خيرا بالمبادرة الزراعية التي اعلنتها الحكومة بتاريخ ٨ اب من عام ٢٠٠٨ وتأملوا ان تدفع باتجاه تطوير القطاع الزراعي الى حدما كونها مرتبطة باللجنة العليا الخاصة بمجلس الوزراء، والتي وضعت خطة تتضمن تنفيذ مشاريع زراعية عديدة ضمن موازنة عام ٢٠١١. فلجنة المبادرة الزراعية العليا خططت، كما أعلن لإقامة عدد من المشاريع الزراعية الحديثة أبرزها تنفيذ مشاريع الزراعة النسيجية في مناطق مختلفة من العراق، كما اقترحت اللجنة أن تصل موازنتها لعام ٢٠١١ إلى ٢٢٥ مليار ديناراً كخطوة أولى في دعم المشاريع الزراعية بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والموارد المائية ومجالس المحافظات، وكنا كمتخصصين، نأمل أن تصل المبادرة الزراعية في عام ٢٠١١ إلى مراحل متقدمة في عملها و ان ينعكس ذلك على الواقع الزراعي ضمن الخطة الموسومة التي تركز على ضرورة استعادة العراق موقعة الزراعي، لكن الذي حدث هو تراجع وتدهور هذا الواقع وزيادة اسعار المنتجات الزراعية. واضاف ان ما حصل هو عكس ما كنا نأمله، استنادا الى ما يؤمل تنفيذه من مشاريع مهمة هذا العام مثل مشروع قناة البصرة الاروائي، ومشروع أكمال القنوات المعلقة والمنشآت الحيوية، ومشروع غلق الآبار ذاتية التدفق. وقال بدهشة واستغراب: مع علمنا ان الحكومة قد خصصت مبالغ مالية لمعالجة القطاع الزراعي والجفاف، كما وضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية ستة محاور للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري، والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، وإدارة القطاع الزراعي، ومحور الإقراض الزراعي، والدعم الحكومي، الا ان هذا القطاع الحيوي والمهم، مع الاسف الشديد، قد تراجع بشكل كبير صاحب ذلك ارتفاع غير مسبوق باسعار المحاصيل الزراعية المحلية، ما اثر بشكل كبير على العوائل الفقيرة وذات الدخل المحدود. ويشير المهندس عبد عون الى ان الحكومة منحت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية صلاحية التعاقد مع الشركات التابعة لوزارة الموارد المائية، وإستثنتها من أساليب التعاقد الواردة في المادة الرابعة من تعليمات العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ كما انها منحت صلاحية تقديرية للجنة العليا للمبادرة الزراعية للجوء إلى الشركات الاخرى وعلى وفق كشوفات تخمينية معدة مسبقاً بغية تحقيق العدالة في الأسعار التي قد تراها اللجنة في عروض المنافسة ويخلص عبد عون الى القول، ان الحكومة الجديدة ملزمة بتنشيط المبادرة الزراعية والتي تعد من اهم الخطوات التي قامت بها في الفترة السابقة – لخدمة الفلاحين –والزراعة في ما لو تم تطبيق ما جاء فيها، لكن الذي نراه هو العكس حيث نشاهد هنالك تراجاً كبيراً لايتناسب وما كنا نطمح إليه.

الواقع الزراعي المتردي

أما المهندس الزراعي عصام رشيد فقد اشار الى أن الواقع الزراعي في العراق يحتاج إلى دراسات معمقة ورصد دقيق، فهناك تراجع وتدهور ملحوظ في هذا القطاع الذي يعد واحداً من أهم مرتكزات النهوض الاقتصادي في العراق. ويضيف أن السنوات الأخيرة شهدت هذا التراجع الذي بدأت أولى ملامحه السلبية بالظهور في سنوات الحصار الذي فرض على العراق عام ١٩٩٠، مشددا على أن هناك حاجة ماسة لدراسة هذا الأمر والعمل على رسم ستراتيجية زراعية للسنوات العشر القادمة، مؤكداً أن الهدف من الدراسات والأبحاث هو الوصول إلى تشخيص للأخطاء التي حصلت خلال السنوات الماضية في التعامل مع الواقع الزراعي، ليتسنى تحديد المسارات السليمة التي يمكن اعتمادها من قبل الوزارات التي لها علاقة بهذا القطاع خلال السنوات العشر المقبلة. و يضيف بانه يجب وضع الخطوط الستراتيجية لتكون مؤشرا كاملا للحكومات القادمة في طريقة معالجة التدهور الحاصل في هذا القطاع المهم، لا سيما وأن القطاع الزراعي ليس قطاعا سهلا، وإنما شائك ومعقد ويحتاج إلى الكثير من العمل والجهد للنهوض به، ويستلزم وجود سياسة زراعية وتسعيرية واضحة، وكذلك سياسة دعم واضحة سواء للمدخلات أم للمخرجات، بحيث تكون معلومة للمزارع يستهدي بها أم للنهوض بواقع عمله وتكون بمثابة خطة ودليل في المستقبل، كما يجب في نفس الوقت إعطاء دور للقطاع الخاص ليكون شريكا فعليا مع القطاع العام لانجاز مهمة تطوير هذا القطاع، وان يصار الى تنسيق مشترك بينهما، إضافة إلى أهمية أن تكون هناك سياسة تمويلية وإقراضية، سواء للقطاع الخاص و للمشاريع الصغيرة أم للفلاح، تضع في اعتبارها ان عملية التنمية ليست إنتاجية فقط، وإنما تشمل وتمتد الى التنمية البشرية أيضاً.

وأكد المهندس رشيد حاجة العراق إلى أبحاث زراعية وتنمية بشرية تنهض بالإنسان العراقي في الريف ليكون مساهماً فعليا في القطاع الزراعي، مشيرا إلى أن إنتاجية المزارع العراقي الآن لا تتجاوز ٢٠٪ من إنتاجية المزارع في الدول الأخرى. كما إن الواقع الزراعي في العراق تواجهه مشاكل كثيرة يرتبط أهمها بالوضع السياسي والأمني الذي يعيشه العراق الآن.

واوضح ان القطاع الزراعي عانى بعد عام ٢٠٠٣ ارتباكا كبيرا، وما زال يفتقد إلى السياسات الزراعية الرصينة والإدارة الحصيفة والستراتيجيات الواضحة،بالإضافة إلى المشاكل التي هي خارج قدرة الإنسان ومنها مسألة التغيير البيئي وشحة المياه والجفاف والملوحة. مشدداً على أن كل هذه العوامل اجتمعت لتؤثر تأثيراً سلبيا كبيرا، ما أدى إلى تدهور كبير في إنتاجية القطاع الزراعي. لذا فاكرر تأكيد الحاجة الى ستراتيجية واضحة لإنعاش القطاع الزراعي، إضافة إلى الدعم المادي والمعنوي، مضيفاً أن هذا يتطلب مشاركة السياسيين بالدرجة الأساس والخبراء الاقتصاديين والفنيين والفلاحين على حد سواء لوضع ملامح خطة علمية تسهم في تطوير هذا القطاع.

بدوره يرى الباحث في الشأن الزراعي علي عبد الحسين أن مشكلة المياه هي أبرز الصعوبات التي تواجه الواقع الزراعي في العراق، اضافة الى عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلد منذ الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ لا سيما في محافظتي الموصل وديالى. ويرى كذلك أن المشكلة في الجنوب تأخذ بعدا آخر وهو –إضافة إلى ما تقدم اعلاه– ارتفاع نسبة ملوحة المياه. ويؤكد أن النهوض بالواقع الزراعي يحتاج إلى جهد كبير من الدولة ومن الفلاح والشركات الزراعية.ويقول: إن المطلوب من الدولة هو دعم هذا القطاع بجميع أشكاله، واستصلاح الأراضي التي أصبحت غير صالحة للزراعة بعد الظروف التي مرت بالعراق خلال السنوات السبع الماضية، ومساعدة الفلاحين في توفير ما يحتاجونه من معدات وبذور وغيرها ليعود الواقع الزراعي إلى عصره الذهبي خلال سبعينيات القرن الماضي. ويطالب الباحثون ضرورة إيلاء القطاع الزراعي أهمية استثنائية في الدعم والتخطيط، مؤكدين أن هذا القطاع من أهم القطاعات في العراق لارتباطه بالأمن الغذائي، فالنفط ثروة ايلة للنضوب في حين الزراعة ثروة دائمية، وقد تصدر العراق منذ آلاف السنين قائمة الدول التي تتمتع بواقع زراعي ممتاز لما يتمتع به من خصوبة اراضيه ولوفرة المياه فيه.

المديرية العامة لزراعة بغداد

لمديرية زراعة بغداد رأي اخر فعند محاورتنا مديرها العام عبد الرضا عبود راضي، بشأن مطاليب المزارعين والفلاحين في منطقة المدائن، (أراضي سطيح) التي وصفها الفلاحون في احاديثهم انها من اخصب اراضي مدينة بغداد، لكنها تعاني من جملة معوقات قال:

– هؤلاء الفلاحون الذين التقيتم بهم متجاوزون على الاراضي كلهم ولا حق لهم في الحصول على التسهيلات المقدمة من قبل وزارة الزراعة، ولا على امتيازات المبادرة الزراعية المشار اليها، وان الواقع الزراعي يعاني من مشاكل عديدة لا تقوى وزارة الزراعة وحدها على معالجتها، ولدينا الية معتمدة في توزيع كل من الاسمدة و المبيدات و النايلون و المكائن والجرارات والسلف و البذور،ونعمل بالتنسيق مع اللجنة الزراعية المشكلة في مجلس النواب لتجاوز اية معوقات تعترض سير العمل، وقد قمنا في شهر ايلول المنصرم بتوزيع سماد اليوريا وفق سعة المساحة المزروعة، كما قمنا بتوزيع البذور والمبيدات وباسعار مدعومة، فمثلا أن سعر بذور الحنطة في السوق مليون دينار، في حين قدمناها للفلاح بسعر ٥٠٠ الف دينار، أي بسعر النصف لكي نشجعه على الزراعة، وقدمنا للفلاح سلفاً وقروضاً طويلة الاجل الا ان بعضهم اشترى بها فندقا في مدينة عمان، والبعض الاخر تزوج بها وسافر، والبعض الاخر استغل القرض لكي يعمل بالتجارة، لذا نجد بعض المزارعين قد ترك ارضه ليشتغل تاجرا، كما وزعنا حاصدات، مرشات، حصص مائية وفق سعة الارض المزروعة، ولدينا مشكلة القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ المعطل من قبل الدولة حيث انها لا تزال تعمل وفق قانون عام ١٩٧٥.

واختتم حديثه بالقول ان عملنا يجري على وفق التنسيق مع نقابات المهندسين الزراعين واتحاد الجمعيات الفلاحية.

أخيراً إننا عرضنا هنا جانباً واحداً من مشكلة كبيرة ومتشعبة، نعتقد ان معالجتها تتطلب تظافر جهود اطراف عديدة في مقدمتها وزارات الزراعة والري والكهرباء والنفط، كما ينبغي وضع ضمانات تمنع استغلال القروض الزراعية في جوانب اخرى، ناهيك عن اهمية وضع خطة ستراتيجية لحل ازمات هذا القطاع.

مطلوب ستراتيجية طموحة

المبادرة الزراعية ظلت حبرا على ورق ومزارعون يؤكدون إمكانية رفع الإنتاج الزراعي لو توفر الدعم الكافي